العدد الثاني والعشرون
2005

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1373 من وفاة الرسول ﷺ الموافق لعام 2005 مسيحي

- المادّية في فكر المذاهب المعاصرة
- مكوّنات البنية وسمات الخطاب
- الفتوى بين النصّ الفقهيّ والواقع
- حقوق الإنسان في الإسلام

نقد لمقال منهج الفرّاء في توجيه بعض القراءات

بمجلّة كليّة الدعوة الإسلاميّة - العدد 18

للدكتور حازم سليمان الحلّي

أ. يحفظ عمرو ولد نجيه

جامعة السّابع من إبريل بالزّاوية

الحديث عن منهج الفرّاء في القراءات ألّفت فيه كتابات عديدة[1]، غير أنّ ذلك لا يعني الاعتراض على الكتابة في هذا الموضوع الثّرّ، الشّائق إذا أضافت جديداً وأنصفت كلّ طرف أثناء الموازنة بين مواقف العلماء. فقد وردت في هذا المقال أخطاء وأوهام عديدة لا يحسن بالباحثين المتخصّصين أن يسمحوا لها بالمرور دون مناقشة منصفة، تعطي كل ذي حقّ حقّه. والموقف من القراءات فيه جاء فيما يقرب من ستّ صفحات، أغلب ما ورد فيها لا يسلّم للباحث.

(1) وردت في كُتب: مدرسة الكوفة، أبي عليّ الفارسي، النحو وكتب التفسير، وجوه الإعراب والقراءات بين الفرّاء والزّجّاج. . . . إلخ.

وسأقصر مناقشتي للمقال في هذا الموضوع فقط على الجوانب البارزة التي يترتب على بحثها بعض القضايا العلمية الهامة.

ـ يقول صاحب المقال عن النّحويّين واللّغويّين: «غير أنّهم اختلفوا واشتجرت آراؤهم في القراءات القرآنية بين راغب فيها وراغب عنها»[2]. حسب علمي لم يوجد بين النّحويّين واللّغويّين من هو راغب عن القراءات، بل هم مجمعون على الاحتجاج بها، والإفادة منها في بحوثهم، سواء أكانت متواترة أم شاذّة، كما يقول عبد القادر البغدادي: «فكلامه عزّ اسمه أفصح كلام، وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذّه، كما بيّنه ابن جنّيّ في كتابه المحتسب[3]، وأجاد القول فيه»[4]. وكما يقول السّيوطيّ: «أمّا القرآن فكلّ ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذّاً. وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربيّة إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه...»[5].

ويستخلص من هذا:

ـ إجماع العلماء على الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة في العربيّة إذا لم تخالف قياساً ثابتاً. وهذه تقاس عليها الأحكام، مثلها في ذلك مثل القراءات المتواترة.

ـ إجماعهم على الاحتجاج بها ولو خالفت قياساً في العربيّة، ولكن لا يحتج بها إلا في الأسلوب الذي وردت عليه، وهذه لا يقاس عليها حكم نحويّ.

ومن ذلك يتضح عدم دقّة هذا القول. وممّا ينبغي أن يلحظ هنا التّفريق بين الرّغبة عن القراءات ونقدها أو نقد القاعدة النحوية التي وردت عليها،

---

(2) ص375.

(3) ج1، ص33.

(4) الخزانة، ج1، ص4.

(5) الاقتراح، ص48. يوجد تفصيل في كتابنا: وجوه الإعراب والقراءات ص333.

فالرّغبة عنها تعني تركها والعزوف عنها وعدم الإفادة منها. وهذا لم يحدث، أما نقدها فيدخل في إطار مناقشتها مناقشة شاملة من جميع جوانبها: استدلالاً بها وتوجيهاً وتوثيقاً واحتجاجاً لها.

ـ يقول صاحب المقال: «لقد وقف البصريّون من القراءات موقفهم من سائر النصوص اللغوية فأخضعوها لأصولهم وأقيستهم فما وافق منها أقيستهم وأصولها قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ، أمّا الكوفيون فقد قبلوها واحتجّوا بها وعقدوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم»[6]. وهذه موازنة غير صحيحة، بها تعميم في الأحكام غير علميّ وخلل واضح... وفيما يلي مناقشة بعض جوانب الموضوع.

1 ـ ما من شكّ أن كلّ باحث منصف وجادّ يعلم علم اليقين أنّ البصريّين أصّلوا مذهبهم النّحويّ على الكثير الشائع من كلام العرب الفصحاء، المشهود لهم بسلامة السّليقة، وفي مقدمة ذلك بطبيعة الحال القرآن الكريم وقراءاته المتعدّدة، الصّحيح منها والشّاذّ، ولا يعكّر صفو ذلك مناقشتهم ـ سواء أكانوا بصريّين أم كوفيّين ـ بعض القراءات لمسألتين اثنتين، هما:

الأولى: التغاير بين القرآن الكريم والقراءات، فالقرآن هو: «الكلام المعجز المنزّل على النبيّ ـ ﷺ ـ المكتوب في المصاحف، المنقول عنه بالتواتر، المتعبّد بتلاوته»[7]، والنّصّ الشّموليّ الكاسيّ، المتجانس لألفاظ القرآن الكريم، أمّا القراءات فهي «اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفيتها من تخفيف أو تشديد وغيرها»[8]. أي هي كيفية تأدية النّص القرآنيّ، وما به من اتّفاق واختلاف، مع إسناد كلّ وجه يقرأ به لصاحبه. هذا التّغاير يؤكّده الشّيخ أحمد البنّا بقوله: «القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان»[9]. وهذا التغاير

(6) ص375.
(7) مباحث في علوم القرآن، ص21.
(8) الإتحاف، ج1، ص68.
(9) المصدر نفسه، والجزء والصفحة نفسهما.

لا يعني أبداً أنّ القراءات الصحيحة ليست وحياً من عند الله، بل كلّ قراءة صحّ سندها عن الرّسول ـ ﷺ ـ فهي قرآن لا يجوز المساس بحرمتها.

الثانية: مصطلحات التواتر والشذوذ والسبع والعشر في القراءات القرآنية لم تكن معروفة قبل تسبيع ابن مجاهد (ت 324هـ) للقراءات، بل كان هناك ثلاثة مقاييس للقراءة الصحيحة، وهي: صحّة السّند إلى الرسول ـ ﷺ ـ وموافقة أحد وجوه العربية، ومطابقة الرسم العثماني، زد على ذلك أنّ من أصول النحويّين البصريّين تأسيس الأحكام على الكثير الشائع من كلام العرب، الفصحاء، الصافية سليقتهم، وفي مقدمة ذلك ـ بطبيعة الحال ـ القرآن الكريم وقراءاته المتعددة كما أشرت سالفاً. وانطلاقاً من هذا كلّه فإذا ذهب أحد العلماء يناقش قراءة فإنّه لا يناقشها ولا ينقدها من حيث السّند، وإنما يناقش أو ينقد القاعدة النحوية التي وردت عليها، ومن هنا يصح الاعتذار عن هؤلاء العلماء ـ رحمة الله عليهم ـ ومن عدم الإنصاف الهجوم عليهم قبل العمق في منهجهم، وأشير إلى أنّ علماء البصرة الكبار المؤسسين مدرستها كعبد الله ابن أبي إسحاق الحضرميّ ت 117هـ، وعيسى بن عمر الثقفيّ ت 149هـ، وأبي عمرو بن العلاء ت 153هـ، والأخفش الأكبر أبي الخطّاب ت 177هـ، والخليل ابن أحمد الفراهيدي ت 175هـ، ويونس بن حبيب ت 182هـ وسيبويه ت 177هـ كلهم يحترمون القراءات ويجلّونها، حتّى ولو كانت ضعيفة لا تتوافر فيها شروط القراءة الصحيحة، وتخالف أصلهم المتمثّل في بناء القواعد النحوية على الكثير الشائع من كلام العرب الفصحاء، فكتاب سيبويه سجلّ حافل صاغ فيه فكر هؤلاء العلماء النحوي دونك ستجد فيه إجلالاً واضحاً للقراءات وتعظيماً لها، سواء في ذلك الصحيح منها والضعيف. علاوة على القراءات الصحيحة فهو يستند كثيراً على الشاذّة، ويدعّم بها ويقوّي بعض المسائل والأساليب، وإليك من الأمثلة ما يؤكّد ذلك:

ـ استدلّ بالقراءة الشّاذّة المتمثّلة في رفع (شركائهم) بعد رفع (قتْل)، فقال

﴿وَكَذٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[10]. [الأنعام: 137]. فهي ببناء (زيّن) للمفعول، ورفع (قتْل) وجرّ (أولادهم) ورفع (شركائهم)، وهي محل الشاهد. وقد استدل بها سيبويه[11] لرفع (ضارع) في بيت الشاعر[12]:

لَيُبكَ يَزيدُ ضارعٌ لِخصومة ومُختبطٍ ممّا تُطيح الطّوائح

وشذّوذ القراءة هنا يتمثّل في رفع (شركائهم) فقط في هذا الأسلوب.

ـ وكقوله: ومثل هذا ﴿وَحُوراً عيناً﴾ [الواقعة: 22] في قراءة أبيّ بن كعب[13]، وهي قراءة شاذة.

ـ وكقوله: وتصديق ذلك قول الحسن[14]: ﴿إِلاَّ مَنْ خَطِّفَ الْخَطْفَةَ﴾[15]، [الصافات: 10] بفتح الخاء وكسر الطاء، مشدّدة، وهي قراءة شاذة.

أما القراءة المتواترة فهي بكسر الطاء مخفّفة[16]. هذه النماذج توضّح بجلاء منهج العلماء الأوائل، مؤسسي مدرسة البصرة النحوية في تناولهم للقراءات القرآنية واحترامهم لها، ومدى إفادتهم منها ولو كانت شاذّة. ونقد القراءات من قبل بعض البصريّين لم يبرز إلا في فترة متأخّرة عن فترة المؤسّسين الذين تبلور النحو العربيّ على أيديهم واكتملت حلقاته، وأولئك من أمثال المبرّد ت 285هـ، والزّجّاج ت 311هـ، والنّحّاس ت 338هـ، كما أشار صاحب المقال نفسه في معرض حديثه عن تشدّد البصريّين ـ دون غيرهم ـ في قبول القراءات،

---

(10) هي قراءة السّلمي والحسن وأبي عبد الملك، صاحب ابن عامر. ينظر تفصيل ما في الآية من القراءات المتوافرة والشّاذة البحر، ج4، ص657، والنشر، ج2، ص263.

(11) الكتاب، ج1، ص290.

(12) هو نهشل بن حريّ الدّارميّ، ينظر الخزانة، ج1، ص147.

(13) الكتاب، ج1، ص95، وهي أيضاً قراءة عبد الله بن مسعود، البحر، ج10، ص81.

(14) كذلك هي قراءة قتادة وعيسى، البحر المحيط، ج9، ص93.

(15) الكتاب، ج4، ص444.

(16) البحر، ج9، ص93.

حسب رأيه. وليس في معرض تحقيق هذه المسألة إنصاف كلّ طرف فيها، وفات عليه أنّ الإمام الفرّاء ت 207هـ هو أوّل من نقد القراءات بشكل واضح في كتابه القيّم (معاني القرآن)، والفرّاء هو المؤسس الحقيقي لمسالك النّحو الكوفيّ في هذا الكتاب الفذّ، الذي حفظ لنا هذا الفكر وتوجّهات أصحابه ومسالكهم، ولولاه لسقطت من يد الزمن. فقد يصف أصحاب القراءات الصحيحة المتواترة بالوهم والخطأ، كقوله: «فإنّ القوم ظنّوا أنّ الجزم في الهاء، وإنّما هو فيما قبل الهاء. فهذا وإن كان وهْماً خطأ»[17]. وكقوله: «ولعلّها من وهْم القرّاء ـ طبقة يحيى ـ فإنّه قلّ من سلم منهم من الوهْم»[18].

كما قد يصفها بالقبح، كقوله: «وفيه قبح»[19]. وكلّ هذا في القراءات الصحيحة المتواترة، وفي معانيه[20] ـ عليه الرحمة ـ نماذج عديدة من هذا القبيل. وأشار صاحب المقال نفسه إلى ذلك.

ـ وقد ذكر صاحب المقال قراءة حمزة ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: 1] بجرّ الأرحام[21].

ثمّ سرد أسماء البصريّين الذين تعرّضوا لنقد هذه القراءة، وهم حسب ذكره: المبرّد (ت 285هـ)، والزّجّاج (ت 311هـ)، والنّحّاس (ت 338هـ)، كما أشرت سالفاً، ولم يستطع أن يأتي ببصريّ واحد تعرّض لنقد هذه القراءة قبل الفرّاء (ت 207هـ). أمّا هؤلاء البصريّون كما رأيت فكلّهم عاشوا في عصور متأخّرة عن عصر الفرّاء، ممّا يسمح لنا بالقول إنّ الكوفيّين ـ باعتبار الفرّاء هو المؤسّس الحقيقي للمسالك النحوية الكوفية ـ هم أوّل من فتح باب النّقد على هذه القراءة وغيرها من القراءات الصحيحة المتواترة، وليس البصريين... أمّا محاولته التفريق بين الفرّاء وغيره من الكوفيّين في الموضوع فهو مسلك غير

(17) معاني القرآن، ج1، ص223.

(18) المصدر نفسه، ج2، ص75 ـ 76.

(19) المصدر نفسه، ج1، ص252.

(20) ج1، ص258، 357، 358، 360، ج2، ص81 ـ 82، 210، 216، 259 مثلاً.

(21) المصدر نفسه، ج1، ص252.

علميّ، لا يمكن قبوله لما قدّمت.. وما سلف ذكره يفنّد ما ذهب إليه صاحب المقال، ويؤكد أنّ علماء البصرة الكبار المؤسسين مدرستها النحوية كانوا يحترمون القراءات ويجلّونها، وأنّ منهجهم مبني على منهج القرّاء، مستنداً إلى الأفشى في اللّغة والأقيس في العربية والأثبت في الأثر والأصحّ في النّقل عكس ما قال، والدليل على ذلك ـ علاوة على ما سبق ـ أنّهم لم يؤسّسوا أحكامهم النحوية في الغالب إلاّ على الكثير الشائع من كلام العرب الفصحاء، المشهود لهم بسلامة السليقة، وفي قمّة هذه النصوص القرآن الكريم وقراءاته المتعدّدة. وقد تجنّبوا الأخذ عن الأعراب الذين لوّثت سليقتهم مساكنة أهل الأمصار ولكنة الأعاجم. ثم بعد هذا يسمح صاحب المقال لنفسه أن يقول: «لقد عوّدنا الفرّاء: أن يقف من القراءات التي لا توافق مذهبه موقفاً سليماً، لا يهاجم فيه»[22]. ثم يناقض هذا النصّ بنصّ آخر، يقول فيه: «هذا هو موقف الفرّاء من القراءات، وهو موقف تابع فيه البصريّين في موقفهم المتشدّد منها»[23]. واستخلاصاً ممّا سبق أذكّرك بما علمتَ أنّ الفرّاء ـ عليه الرّحمة ـ هو أوّل من أخذ موقفاً متشدّداً من القراءات وأوّل من نقدها، لما يترتّب على ذلك من عدم صحّة تقرير متابعة موقفه في نقد القراءات لموقف البصريّين المتشدّد منها ـ حسب تعبيره ـ وهم كما ذكر:

المبرّد (ت 285هـ) والزّجّاج (ت 311هـ) والنّحّاس (ت 338هـ)، وكلّهم ـ كما أشرت سالفاً ـ لم يدركوا عصر الفرّاء (ت 207هـ)، فكيف تصحّ متابعة المتقدّم للمتأخّر، وقد مات قبل أن يولد!؟

فينبغي للباحث المنصف أن يعتذر عن علمائنا القدامى في مناقشاتهم لبعض القراءات استناداً إلى ما أسلفت من المبرّرات. يقول المرحوم الدكتور إبراهيم رفيدة: «وعلماؤنا القدامى الذين نقدوا القراءات كانوا أئمّة مجتهدين، يؤسّسون علوماً، ويفرزون أنواع الرواية فيها، ويضبطون حقائق، فكان من

(22) ص378.

(23) المصدر نفسه، ص380.

حقّهم أن يستعملوا ـ دون هوى ـ المقاييس التي انتهوا إليها في القراءات وتقنين كلام الناس على ضوئها»[24].

2 ـ للمزيد من الموازنة بين منهجي نحويّي المصريْن في التعامل مع القراءات والأخذ عن العرب أورِد النموذجين التاليين:

ـ يقول الزجاج في نقده للفرّاء في إعراب (اللهمّ)[25]: «وزعم أنّ قولنا: (هَلُمّ) مثل ذلك أنّ أصلها: هل أمّ، وإنّما هي (لُمَّ)، والهاء للتّنبيه. وقال المحتجّ بهذا القول: إنّ (يا) قد يقال مع (اللهمّ)، فيقال: يااللّهمّ. ولا يروي أحد عن العرب هذا غيره. وزعم أنّ بعضهم أنشده[26]:

وما عليك أن تقولي كلّ ما صلّيتِ أو سبّحتِ يا للّهمّ ما...

وليس يعارض الإجماع وما أتى به كتاب الله تعالى، ووجد في جميع ديوان العرب بقول قائل: أنشدني بعضهم، وليس ذلك البعض بمعروف»[27].

ـ والمسألة المعروفة بالزنبورية مثال واضح، جليّ لما نحن بصدده، حيث قدِم سيبويه إلى بغداد، وجرت بينه وبين الكسائي مناظرة، بدأها الكسائي بطرح سؤال: كيف تقول في قول العرب: «كنت أظنّ أنّ العقرب أشدّ لسعة من الزّنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إيّاها»[28]، فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، فقال الكسائي: يجوز الوجهان عند العرب. وقد صوّب الأعراب الذين حضروا المناظرة ما قال الكسائي. وهؤلاء الأعراب هم: أبو فقعس، وأبو زياد، وأبو الجراح، وأبو ثروان[29]، وهم من الأعراب الذين أخذ عنهم الكوفيون

---

(24) النحو وكتب التفسير، ج2، ص1175.

(25) ينظر معاني القرآن للفراء، ج1، ص203.

(26) هذا الرجز لم يعرف قائله، ولكن جاء ذكره في بعض المراجع النحوية واللغوية كلسان العرب، مادة (أَلَهَ) والخزانة، ج1، ص359.

(27) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ج1، ص394.

(28) الإنصاف، ج1، ص702، مغني اللبيب، ص88.

(29) ينظر مقدمة الصحاح، ص30.

العربية، وقد دفع سيبويه ما ذهبوا إليه، وجعله من النادر، الشاذ، الذي لا يعبأ به ولا يلتفت إليه.

هذان النموذجان يعبّران بصدق عن منهجي الفريقين، حيث البصريون لم يؤسّسوا مسائلهم النحوية إلا على الكثير الشائع من كلام العرب، المشهود لهم بالفصاحة، والأعراب الذين سبق ذكرهم وأمثالهم لا يمثّلون شيئاً بالنسبة لمنهجهم، إذ يرون أنّ سليقتهم قد لوّثتها عامّية الأمصار، ولكنة الأعاجم. وهذا ما يؤكّده الزّجّاج بقوله، سالف الذكر: «وليس يعارض الإجماع وما أتى به كتاب الله تعالى، ووجد في ديوان العرب بقول قائل: أنشدني بعضهم، وليس ذلك البعض بمعروف». وهو كلام منطقي وقول وجيه، أشار إليه المرحوم الدكتور إبراهيم رفيدة بقوله: «فنظروا في المرويّ من القراءات وكلام العرب، وهو المقيس عليه فجعلوا البناء على الأكثر والقياس على الشائع الكثير من ذلك هو المقياس، الذي يجب أن يحتكم إليه وتبنى عليه القواعد، ويحكم على ما عداه بالقلّة والشذوذ»[30]. بينما الكوفيون بنوا كثيراً من مسالكهم النحوية على القليل النادر من كلام العرب، كما أخذوا عن الأعراب الذين نزحوا إلى الأمصار واختلطوا بأهلها. وذاك ما أنكر البصريون عليهم، وهو الأمر الذي أدّى إلى شيوع الأقيسة النظرية، التي ينعدم فيها الشاهد في مسالكهم النحوية. ودونك بعض الأمثلة التي تؤكّد ذلك:

ـ فقد جوّزوا تثنية: أجمع، وجمعاء، وتوابعهما قياساً على جمعهما. قال الأشموني: «فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان، ولا الهندان جمعاوان. وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياساً، معترفين بعدم السماع»[31].

ـ جوّزوا مجيء العدد للتّكرار على وزني فُعَال ومَفْعَل ممنوعاً من الصرف للوصفية والعدل من خمسة إلى تسعة، مع أنّ المسموع عن العرب في ذلك من واحد إلى أربعة، غير أنهم قاسوا الباقي عليها[32]. قال الأشموني: «مررت بقوم

---

(30) النحو وكتب التفسير، ج2، ص1175.

(31) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص48. وينظر نشأة النحو، ص142.

(32) المصدر نفسه، ص141.

مَوْحَد وأُحَادَ، ومَثْنى وثُنَاء، ومَثْلَث وثُلاَث، ومَرْبَعَ ورُباع. . واختلفوا فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب، أحدها أنه يقاس على ما سمع، وهو مذهب الكوفيين والزجاج»[33].

ـ جوّزوا الجزم بـ(كيف) مطلقاً[34]. قال الأشموني: «وأمّا كيف فيجازى بها معنى لا عملاً، خلافاً للكوفيين فإنّهم أجازوا الجزم بها قياساً مطلقاً»[35].

ـ جوّزوا النصب بـ(أنْ) مضمرة في غير المسائل المعدودة قياساً[36]. قال الأشموني: «حذف (أن) مع النصب في المواضع العشرة المذكورة شاذّ. . أجاز ذلك الكوفيون»[37].

ـ جوّزوا عطف المفرد بـ(لكن) بعد الإيجاب نظير (بل) بعده[38]. قال الأشموني: «وهي حرف ابتداء إن سبقت بإيجاب، نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم. ولا يجوز لكن عمرو خلافاً للكوفيين»[39].

ـ كما جوّزوا إضافة (كذا) إلى مفرد أو جمع قياساً على العدد الصريح[40].

قال ابن هشام: «خلافاً للكوفيين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: «كذا ثوبٍ وكذا أثوابٍ، قياساً على العدد الصريح»[41]. وتعليقاً على هذا النمط من الأقيسة عند الكوفيين يقول الشيخ محمّد طنطاوي: «إن الكوفيين بعملهم هذا قد فتحوا باباً واسع الفوّهة على أنفسهم، إذ أقاموا لكلّ مسموع وزناً. والمسموع في اختلافه لا يقف عند نهاية، واعتمدوا بعد ذلك على القياس

---

(33) شرح الأشموني، ج2، ص16.
(34) نشأة النحو، ص142.
(35) شرح الأشموني، ج2، ص323.
(36) نشأة النحو، ص142.
(37) شرح الأشموني، ج2، ص309. وينظر شرح التسهيل، ج4، ص58.
(38) نشأة النحو، ص142.
(39) شرح الأشموني، ج2، 113.
(40) نشأة النحو، ص143.
(41) مغني اللبيب، ص188.

النظريّ عند انعدام الشاهد انعداماً كلّياً»[42]. وأمّا القياس عند البصريين فهو أكثر ضبطاً وأحكم إتقاناً، إذ لم يقيسوا في الغالب إلاّ على الكثير الشائع من كلام العرب الفصحاء، المشهود لهم بسلامة السليقة، والقراءات القرآنية، سواء أكانت متواترة أم شاذة في قمّة هذه النصوص، المقيس عليها عندهم. وما سلف من العرض والمناقشة يوضّح بجلاء عدم صحّة ما رأى صاحب المقال وذهب إليه، وعدم سلوكه المنهج العلمي ممّا أدّى به ـ حسب علمي ـ إلى أوهام عديدة وأخطاء عريضة.

وأخلص إلى القول باطمئنان إنّ المؤسّس الحقيقيّ للمسالك النحوية الكوفية الإمام الكبير الفرّاء بكتابه الفذّ (معاني القرآن) مع فضله وعلوّ شأنه ما هو إلاّ تلميذ نابه للنحويين البصريّين، أضاف هو وأصحابه من الكوفيين في النحو بعض المسالك والاتّجاهات والمنطلقات كالأخفش وغيره من البصريّين. وأما العلماء البصريّون فهم أصحاب الفضل المميَّز، والشّأن الأعلى من حيث استيعاب أساليب العرب، ودراسة النحو على ضوئها دراسة لغوية وصفية سليقية...

وكلّ ذلك يؤدّي بي إلى طرح السؤال التالي: هل للكوفيين فعلاً مدرسة في النحو؟

كما صوّر أغلب من كتبوا في هذا الموضوع، بل بعضهم اشتطّ وجعلها في مرتبة أعلى شأناً من مرتبة (مدرسة البصرة)، بل أذهب أبعد من ذلك، وأقول: هل لهم نحو متكامل ومتميِّز بأسسه ومفاهيمه، مستقلّ عن النحو البصريّ، أم لهم فقط بعض المسالك والاتّجاهات، التي خالفوا فيها أساتذتهم البصريّين؟.

وهذا ما أشار إليه الدكتور إبراهيم السامرّائي بقوله: «.... وهذا كلّه يضعف قول من يقول بـ(المدرسة الكوفية)، أي أنّ هذا المأثور من علم الكوفيين قحيل، لا يعدو أن يكون في بعض الأحيان آراء هنا وهناك»[43].

---

(42) نشأة النحو، ص143.

(43) المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص136.

وهو ما أشار إليه أيضاً أستاذنا المرحوم الدكتور عبد الله الكيش بقوله: «إنّ الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين ليس خلافاً منهجياً، ولعلّه كان خلافاً عقدياً لاختلاف الوسطين في المذهب الديني»[44].

المصادر والمراجع

- **أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة**، الكيش عبد الله (طرابلس: منشورات كلية الدعوة).
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، الأنباري، بيروت: المكتبة العصرية 1407هـ، 1987.
- **الاقتراح في علوم أصول النحو**، السيوطي، الطبعة الأولى 1988، تعليق الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم.
- **البحر المحيط في التفسير**، أبو حيان النحوي، مكتبة الإيمان، بريدة ـ السعودية.
- **تاج اللغة وصحاح العربية**، الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور، دار الكتاب العربي.
- **خزانة الأدب**، عبد القادر البغدادي، الطبعة الأولى، بيروت: دار صادر.
- **الحجة للقراء السبعة**، أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قوجي وبشير جويجاتي، المأمون للتراث.
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، الأشموني أبو الحسن علي، دار الكتب العربية ـ مطبعة عيسى البابي...
- **شرح التسهيل**، ابن مالك، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1410هـ ـ 1990.
- **الفهرست**، النديم، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.
- **كتاب سيبويه**، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1397هـ ـ 1977.
- **لسان العرب**، ابن منظور، بيروت: دار السرور.
- **مجلة كلية الدعوة الإسلامية**، العدد 18 ـ 2001، مقال: منهج الفراء في توجيه بعض القراءات.
- **مباحث في علوم القرآن**، صبحي الصالح الدكتور، الطبعة الخامسة عشرة 1989، بيروت: دار العلم للملايين.

(44) أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية، ص19.

- **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، إبراهيم السامرائي الدكتور، دار الفكر 1987.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، القاهرة.
- **معاني القرآن**، أبو زكريا الفراء، بيروت: دار السرور.
- **معاني القرآن وإعرابه**، أبو إسحاق الزجاج، عالم الكتب.
- **مغني اللبيب**، ابن هشام النحوي، تحقيق محمد محيي الدين، دار الشام للتراث.
- **النحو وكتب التفسير**، إبراهيم رفيدة الدكتور، الطبعة الثالثة، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، الشيخ محمد طنطاوي، الطبعة الثانية، دار المعارف.
- **النشر في القراءات العشر**، محمد بن الجزري، دار الفكر للطباعة والنشر.
- **وجوه الإعراب والقراءات بين الفرّاء والزَّجَّاج**، (ماجستير)، مُودَع بجامعة الفاتح بليبيا. يحفظ عمرو ولد إنجِّيه.